

معلومات التاجر

										اسم الشركة
										اسم المعرض (عربي)
										اسم المعرض (إنجليزي)
										رقم السجل التجاري
										الرقم الموحد
										نوع النشاط
										رقم الحساب

معلومات التواصل والعناوين

										الاسم الأول
										اسم الأب
										الكنية
										رقم الجوال 1 *
										رقم الجوال 2
										هاتف
										البريد الإلكتروني
										البناء
										الشارع
										صندوق البريد
										المدينة

المحافظة	
الرمز البريدي	

* سيتم استخدام رقم الجوال في استقبال رمز التوثيق الخاص ب نقطة البيع على الجهاز الذكي

معلومات الجهاز

عدد الأجهزة المطلوبة ()

- نقطة البيع على الجهاز الذكي جهاز نقاط البيع التقليدي نوع نقطة البيع
- بلوتوث واي فاي خط أرضي شريحة اتصال الاتصال
- هل يتطلب ربط الجهاز بنظام تسجيل الكاشير الإلكتروني؟ لا نعم
- البطاقات الائتمانية مدى أنواع البطاقات

* يتم تقديم اتفاقية أمكس إلى البنك

- نقد خدمات تمرير البطاقة# خدمات يمكن إضافتها
- # - تتضمن خدمة مدى أثير، أبل باي، فيزا باي وايف، ماستر كارد باي باس، يونيون باي كويك باس، أمكس إكسبريس باي (في حال تفعيلها)

جدول الرسوم

رسوم عمليات "مدى"	%
بحد أعلى للعملة الواحدة	SAR
رسوم الشبكة الخليجية	%
بحد أعلى للعملة الواحدة	SAR
رسوم البطاقات الائتمانية *	%
رسوم العملة الواحدة	SAR
غرامة التعاملات المنخفضة**	SAR

* باستثناء بطاقات أمكس

* على مستوى الجهاز الواحد للأجهزة التي لا يتجاوز مجموع العمليات المنفذة من خلالها الحد الأدنى الذي يُقدر ب 15,000 ريال سعودي شهرياً (يتم اعتماد التقويم الميلادي بهدف القياس)

Agreement Effective from Date

/ / (H/G)

البنك		التاجر	
مدير البيع/الفرع		المفوض بالتوقيع #1	
	الاسم		الاسم
	التوقيع		التوقيع
قائد البيع / الفرع		المفوض بالتوقيع #2	
	الاسم		الاسم
	التوقيع		التوقيع

الأحكام والشروط

إن الغرض من هذه الاتفاقية هو تعريف الملكيات والمسؤوليات بين التاجر والبنك المعني (بنك التاجر) فيما يتعلق بالعديد من العناصر المرتبطة بخدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية "مدى" حيث يتعامل العميل مع منفذ بيع (موقع عمل/ فرع) التاجر عن طريق بطاقة مدفوعات سارية وتحمل شعار للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكات العالمية.

تم بعون الله إبرام هذه الاتفاقية بالتاريخ المحدد في الصفحة السابعة عشر أدناه والخاص بـ " تاريخ ابتداء الاتفاقية " بين كل من (بنك التاجر) ويشار إليه في هذه الاتفاقية بـ > البنك المعني< (بنك التاجر) كطرف أول **والسادة بالسجل التجاري ومقر الشركة** الموضح **بمعلومات التاجر** ويشار إليها في هذه الاتفاقية بـ > التاجر < كطرف ثاني.

وحيث أن:

1. البنك المعني (بنك التاجر) يرتبط كعضو مشارك في نظام التحويل الإلكتروني للأموال: بما يمكن حامل بطاقة شبكة المدفوعات السعودية / الشبكات العالمية من تفعيل السداد من خلاله إلى شركة أو مؤسسة أو شخص مشترك آخر في هذا النظام (ويشار إليه /إليها في هذه الاتفاقية بـ "التاجر") لقيمة بضائع أو خدمات وفرها له التاجر، وذلك بتحويل المبلغ المطلوب من الحساب المصرفي لحامل بطاقة الشبكة السعودية "مدى" / الشبكات العالمية إلى الحساب المصرفي الخاص بالتاجر لدى أحد البنوك الأعضاء في الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"

2. التاجر يرغب في الاستفادة من نظام التحويل الإلكتروني الذي يوفره البنك المعني (بنك التاجر) فيما يقدمه التاجر من بضائع و/أو خدمات، وتحصيل المبالغ المستحقة له (طبقاً للاتفاقية مع البنك المعني (بنك التاجر) ورد الأموال أو أي مبالغ لحامل البطاقة المصرفية، وأي أنواع أخرى من التحويلات التي تتضمن تحويلًا إلكترونيًا للأموال عبر نقاط البيع التي يمكن أن تحدث من وقت لآخر.

1- التعريفات:

تحمل المصطلحات والألفاظ التالية المعاني الموضحة في هذه المادة:

البنك المعني (بنك التاجر) :

هو مؤسسة بنكية عضو في الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" والذي يدخل في اتفاقية مشتركة مع التاجر يقبل بمقتضاها تحويلات نقاط البيع الخاصة بالشبكة السعودية للمدفوعات / الشبكات العالمية والتي يوفرها البنك ذاته.

البنك الذي يُصدر البطاقة:

هو البنك الذي يحتفظ فيه حامل البطاقة بحساب وبطاقة مدفوعات تابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" أو الشبكات العالمية مخصص لاستخدامها لمعاملات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"

EMV:

وهو رمز مختصر لنظام المدفوعات الأوروبي EuroPay وماستر كارد وفيزا، والتي عن طريقها يُمكن للبنوك المصدرة لمثل هذه البطاقات والتجار والمستهلكين من التعامل مع ذات شريحة وأجهزة مزودة بوظائف ومواصفات حماية إضافية.

الشبكة الخليجية GCCNet :

هي نظام مدفوعات الشبكة الخليجية التي عن طريقها يُمكن لحاملي البطاقات المصدرة من بنوك دول مجلس التعاون الخليجي إتمام العمليات على أجهزة نقاط البيع.

علامات الشبكة الخليجية:

اسم أو شعار الشبكة الخليجية بما في ذلك أي رمز مسجل لها.

البطاقة المصرفية للشبكة الخليجية:

بطاقة بلاستيكية تصدر عن أحد البنوك "البنوك المصدرة للبطاقات" من وقت لآخر لاستعمالها في معاملات خدمة نقاط البيع، وتشير إلى تلك الشريحة الممغنطة التي تتداول المعلومات البنكية عبر جهاز إلكتروني للدفع والذي يمكن استخدامه بصورة مباشرة أو غير مباشرة تبعاً لمعايير المخاطرة التي قد تحدث نتيجة استخدام الكارت أو الجهاز.

الموازنة الإجبارية:

وهي عملية تتم في الظروف الاستثنائية وفي حالة فشل التاجر في تنفيذ عمليات الموازنة عبر نقاط البيع قبل الوقت المسموح والمحدد، وهنا يكون على البنك المعني (بنك التاجر) أن يقوم بموازنة اضطرارية.

أنظمة بطاقات الدفع العالمية:

وتشمل أنظمة المدفوعات المالية العالمية مثل فيزا، ماستر كارد وأمريكان اكسپرس ويونيون باي الصينية وغيرها من الأنظمة التي يتم اختيارها من قبل البنك من حين لآخر.

التاجر:

ويتمثل في شركة، مؤسسة، هيئة حكومية، أو شخص يحتفظ بحساب وله علاقة قائمة مع بنك معنيّ معتمد من البنك المركزي السعودي (ساما) مشارك في خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية "مدى" / الشبكات العالمية بما يسمح لحامل البطاقة المصرفية سارية المفعول بتسديد قيمة بضائع و/أو خدمات ويقبل بجميع المتطلبات التعاقدية والقانونية للتعامل مع أجهزة نقاط البيع كوسيلة دفع داخل الكيان الخاص به (شركة، مؤسسة، هيئة حكومية، أو شخص).

حساب التاجر:

حساب أو سجل يحتفظ به البنك المعنيّ (بنك التاجر) لاستخدامه في أغراض تسوية عمليات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" ويتم وفقاً له تطبيق جميع قواعد وأحكام البنك المركزي السعودي (ساما) حال فتح الحساب والاحتفاظ به. وهنا يجب تسوية الحساب في أوقات منتظمة والعمل وفقاً لمتطلبات الواردة تفصيلاً في الأقسام (5) و(7) من هذه الاتفاقية.

اسم التاجر:

الاسم الذي يظهر في أعلى إيصال خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" حال طباعته كما يظهر أيضاً اسم صاحب حساب التاجر المخصص لعمليات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" التي يتم تنفيذها لدى منافذ بيع التاجر المتفق عليها.

منافذ بيع (مواقع أعمال / فرع) التاجر:

أي من منافذ التجزئة لدى التاجر أو مواقع أعماله والتي عن طريقها يقوم التاجر بتشغيل أعماله، والتي يمكن فيها تركيب جهاز أو عدة أجهزة كنقاط بيع تابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".

التحويلات غير المباشرة (Offline):

عملية دفع عبر جهاز أو بطاقة يتم فيها تقديم الطلب يدوياً عبر شريحة إلكترونية وإرساله بصورة غير مباشرة ضمن سقف أعلى محدد، ودون الاتصال المباشر إلكترونياً بنظام البنك، لتمرير الطلب عبر الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكات العالمية إلى البنك الذي يصدر البطاقة لاعتماده أو الموافقة عليه.

السحب النقدي:

خدمة مفعلة عن طريق نظام الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" عبر أجهزة نقاط البيع والتي تسمح لحاملي البطاقات المصرفية من إجراء عمليات السحب النقدي مع عمليات الشراء العادية. وينطبق على خدمة السحب النقدي الحد اليومي الأعلى للسحب النقدي، ودائماً ما تتطلب التوثيق الإلكتروني المباشر لعملية السحب هذه.

أدلة التشغيل:

الأدلة المصدرة من قبل البنك المعنيّ (بنك التاجر) الخاصة بالتاجر وتتضمن الأنظمة المتعلقة باستخدام أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، ويجري عليها البنك المعنيّ (بنك التاجر) تعديلات من وقت لآخر.

معايير حماية البيانات في صناعة بطاقات الدفع PCI DSS :

وهي معايير عالمية يضعها المجلس العالمي لصناعة بطاقات الدفع ويتم تطويرها للتأكد من تطبيق معايير أمن البيانات المالية ذات الصلة بالتجار، وتطبيق معايير خاصة بحماية وتأمين بيانات حاملي البطاقات (مثل: رقم البطاقة، وغيرها) ...

جهاز إدخال الأرقام الشخصية السرية (PIN) لبطاقات الدفع: PCI PED

معايير يضعها المجلس العالمي لصناعة بطاقات الدفع لحماية العمليات الدولية تعتمد على الأرقام السرية / أرقام التعريف الشخصية (PIN) وتنفذ بواسطة أجهزة تقبل إدخال الأرقام السرية / أرقام التعريف الشخصية (PIN) لهذا النوع من العمليات المعتمدة على الأرقام الشخصية السرية.

خدمة أثير:

هي خدمة تُتيح لحاملي البطاقات الدفع الإلكتروني عن طريق تمرير البطاقة أمام قارئ جهاز نقاط البيع. العملية الواحدة لهذه الخدمة يتم تمريرها بحد أعلى 100 ريال سعودي. قد يُطلب من حامل البطاقة في بعض الأوقات إدخال الرقم السري لتعزيز مستوى الأمان ولإعادة تعيين القيم السابقة ليتمكن حامل البطاقة من استخدامها مرة أخرى.

الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى":

هي الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" التي طورها البنك المركزي السعودي (ساما)

علامات الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى":

اسم أو شعار الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بما في ذلك أي رمز مسجل لها.

علامات شبكات المدفوعات العالمية:

اسم أو شعار الشبكة العالمية بما في ذلك أي رمز مسجل لها.

البطاقة المصرفية:

بطاقة متوافقة مع بطاقات EMV البلاستيكية والتي تصدر عن أحد البنوك "البنوك المصدرة للبطاقات" من وقت لآخر لاستعمالها في معاملات خدمة نقاط البيع وتشير إلى تلك الشريحة الممغنطة التي تتداول المعلومات البنكية عبر جهاز إلكتروني للدفع والذي يمكن استخدامه بصورة مباشرة أو غير مباشرة تبعاً لمعايير المخاطرة التي قد تحدث نتيجة استخدام الكارت أو الجهاز.

البطاقات العالمية:

بطاقة بلاستيكية تصدر عن أحد البنوك البنوك المصدرة للبطاقات "من وقت لآخر وتشير إلى تلك الشريحة الممغنطة التي تتداول المعلومات البنكية عبر جهاز إلكتروني للدفع والذي يمكن استخدامه بصورة مباشرة أو غير مباشرة تبعاً لمعايير المخاطرة التي قد تحدث نتيجة استخدام الكارت أو الجهاز.

خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى":

النظام الإلكتروني لتحويل الأموال عند نقاط البيع وسوف يتم توضيح خدمة البيع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" تبعاً.

تكلفة خدمة التاجر في نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"

الرسوم التي على التاجر دفعها مقابل عمليات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، الشبكة الخليجية، الشبكات العالمية والتي يشار إليها فيما بعد بـ (تكلفة خدمة التاجر MSC).

إيصال خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى":

هو مستند لإثبات العملية يُعطي لحامل البطاقة من قبل التاجر عند إجراء عملية شراء أو رد مبلغ من المال أو أية عملية أخرى بالموافقات التي يحددها البنك المعني (بنك التاجر) بخصوص معاملات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" يسمح للتاجر أن يحتفظ / تخزين الإيصالات بشكل ورقي أو نسخة إلكترونية (لا تشمل صيغة الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني) على أنظمة التاجر

أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى":

هي الأجهزة والبرامج التي يتم تركيبها داخل فرع التاجر لاستعمالها في قبول البطاقة المصرفية ولقبول معاملات خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" أو أي أنظمة بطاقات دفع أخرى تؤدي إلى نفس الغرض بالإضافة إلى أي ملحقات يتم تقديمها مع خدمة نقاط البيع.

خدمات نقاط البيع:

الخدمات التي يقدمها البنك والتي تمكن عملاء التاجر من سداد قيمة شراء السلع / الخدمات باستخدام بطاقة أو أي آلية دفع أخرى على أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".

عمليات أجهزة نقاط البيع:

شراء سلع / خدمات من قبل العميل من التاجر عن طريق الدفع مقابل هذه السلع / الخدمات عن طريق استخدام البطاقة (الصادرة من الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / أو الشبكات العالمية) أو باستخدام أي آلية أخرى للدفع عن طريق أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".

الاسترداد:

عملية يقوم بها التاجر لإعادة مبلغ مالي إلى حامل البطاقة مقابل عملية شراء مُسبقة لسلعة أو خدمة أو نتيجة لتعديل الأسعار، ويشترط أن يتم الاسترداد لنفس البطاقة التي تم خصم العملية منها.

تطبيق نقاط البيع على الهاتف الذكي:

هو تطبيق إلكتروني تابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" يُمكن التاجر من إتمام عمليات الدفع باستخدام بطاقات مدى والشبكات العالمية.

خدمه برنامج تمويل مقابل متحصلات نقاط البيع

هي خدمة تُمكن بنك التاجر من تقديم تسهيل للعميل ويتم سداد هذا التسهيل باستخدام متحصلات نقاط البيع ويوافق العميل في حالة طلب اتفاقية خدمه برنامج تمويل مقابل متحصلات نقاط البيع على قيام البنك بوضع علامة (Flag) على أجهزة نقاط البيع في نظام المدفوعات السعودية TMS وحجب إمكانية تسجيل أجهزة نقاط بيع من بنوك أخرى، دون أدنى مسؤولية مالية أو قانونية على بنك التاجر.

هذا وقد تم وضع العناوين المختصرة للشروط لسهولة الرجوع إليها فقط على أن تهمل هذه العناوين عند تفسير هذه الاتفاقية .

كما تتمثل مرجعيات هذه الاتفاقية في شروطها وأحكامها، وحيث تعني الألفاظ التي تشير إلى الجمع تعني المفرد أيضا والعكس غير صحيح باستثناء الحالات التي يستدعي فيها سياق النص غير ذلك، وأن الإشارة إلى أشخاص تفسر على أنها إشارة إلى فرد، مؤسسة، شركة، هيئة قانونية، هيئة حكومية، مجموعة أشخاص، جمعية، أو اتحاد شركات، وذلك حسبما يقتضيه سياق النص.

2- استخدام علامات الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى":

يمنح البنك المعني (بنك التاجر) بموجب هذه الاتفاقية التاجر ترخيصاً حصرياً وغير قابل للتنازل عنه لاستخدام علامة الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكة العالمية أو أي علامات تجارية أخرى قد يختارها البنك المركزي السعودي من وقت لآخر في المعاملات ذات العلاقة بخدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، والتي ينفذها التاجر وفقاً لشروط البنك المعني (بنك التاجر) في هذه الخصوص، وبموجب هذا؛ يتعهد التاجر بعدم الاحتجاج أو المطالبة بحق امتلاكه لعلامة الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكة العالمية أو أن ينازع ويعترض في ملكية وصلاحيات علامة الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكة العالمية . من المتفق عليه أن علامة الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكة العالمية أو أي علامات تجارية أخرى قد يختارها البنك المركزي السعودي من وقت لآخر هي ملك حصري للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكة العالمية وأن على التاجر الامتناع عن أي استعمال للعلامة في غير ما هو مصرح به.

3- تركيب وصيانة أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"

أيقوم البنك المعني (بنك التاجر) بتكريب أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" في فرع التاجر/ إرسال رابط تحميل تطبيق نقاط البيع على الهاتف الذكي وفقا لشروط وأحكام هذه الاتفاقية أو أية شروط وأحكام تصاف إليها أو تكملها، وذلك بحسب ما يتم إدخاله عليها من تعديلات من وقت لآخر، ووفقا لأية لوائح تتضمنها أدلة التشغيل من وقت لآخر، ووفقا للفقرة (ج) من هذه الشروط والفقرة (ج) من الشرط (16) يتحمل البنك المعني (بنك التاجر) جميع نفقات وتكاليف تركيب وصيانة أجهزة البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" وتوفير لوازم الأجهزة.

ب- بموجب هذه الاتفاقية: يخول التاجر البنك المعني (بنك التاجر) بالتعاقد وتأمين أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" والتأكد من تركيبها في فرع التاجر أو في الموقع المتفق عليه بين التاجر والبنك المعني (بنك التاجر)، وذلك إما من قبل البنك أو من قبل طرف آخر يعينه البنك، كما يضمن التاجر للبنك المعني دون غيره الحق التام في تركيب وتوصيل أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" في فرع/فروع التاجر، بحيث لا يكون لأي بنك آخر سلطة تركيب أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" في مثل هذه الفروع أو المواقع.

ج- يتحمل التاجر قبل الموعد المتفق عليه مصاريف توفير وتجهيز نقاط التيار الكهربائي، ونقاط خطوط الاتصالات، والمساحة اللازمة لجهاز نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" (بما في ذلك الشعار الصوري والشعار النصي والعلامة والإعلان المكتوب في المكان المتفق عليه وبالصيغة المتفق عليها) في الموقع أو المواقع المتفق عليها في فرع التاجر، على أن يتم تلبية أية متطلبات أخرى (مثال: وسائل الاتصالات) من خلال اتفاقية مشتركة بين البنك المعني (بنك التاجر) و/أو أي من وكلائه المعتمدين.

د- يتحمل البنك المعني (بنك التاجر) مصاريف توفير أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بما في ذلك الشعار الصوري والشعار النصي والتسويق والمواد الدعائية والتثقيفية) وفقا لقواعد نظام البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" وبشرط سداد الرسوم المحددة في جدول رسوم الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".

4- ملكية أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"

يتعهد التاجر باستخدام أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / تطبيق نقاط البيع على الهاتف الذكي في التعاملات داخل الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"

أ- لا يحق للتاجر المطالبة بملكية أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بصرف النظر عن درجة ارتباطها بفرع التاجر، ويوافق التاجر على إعادة أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" إلى البنك المعني (بنك التاجر) بما في ذلك الشعار ووسائل التسويق والمواد الدعائية وذلك بموجب طلب خطي من البنك المعني (بنك التاجر) عند انتهاء أمد هذه الاتفاقية.

ب- يتعهد التاجر بالمحافظة على أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أي مساس بأجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، كما يتعهد بعدم العبث أو السماح لآخرين بالعبث بهذه الأجهزة/ التطبيق بأي شكل، ولا يجوز للتاجر التخلي عن حيازة وحماية أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بما في ذلك أي شعار أو مواد تسويقية أو دعائية إلا وفقا لأحكام وشروط هذه الاتفاقية، أو بموجب تحويل رسمي من البنك المعني (بنك التاجر) بذلك.

ج- يتعهد التاجر بعدم بيع أو التنازل عن أو رهن، أو التخلص من، أو التسبب بأي مديونية أو حجز بأي طريقة لأجهزة / تطبيق نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، وعدم السماح بأي مما سبق فيما يتعلق بهذه الأجهزة.

د- يتوجب حذف أو مسح جميع البرمجيات والرموز المفاتيحية الخاصة بأنظمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" والتي تم تهيئتها من طرف البنك المعني (بنك التاجر)؛ عند الغاء هذه الاتفاقية.

هـ- يحق للبنك المعني (بنك التاجر) استعادة مبلغ مالي من التاجر لا يتجاوز عن 5000 ريال سعودي للجهاز الواحد في حالة عدم تجاوب التاجر لطلب تسليم الجهاز التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بحالته الجيدة في غضون مدة زمنية محددة من قبل البنك بما في ذلك أي شعار أو مواد تسويقية أو دعائية بناءً على طلب من البنك. ويتم منح أجهزة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بواسطة البنك المعني (بنك التاجر) وفقا للشروط والأحكام المذكورة في هذه الاتفاقية وبالالتزام بما يرد في قواعد الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"

5- فتح حساب لدى بنك التاجر:

أ- يقوم التاجر بفتح حساب أو عدة حسابات (تُعرف بحسابات التاجر) لدى بنك التاجر بهدف إجراء العمليات الخاصة بنقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، ويشهد التاجر بأن لديه علاقة تجارية قائمة ومستمرة مع البنك المعني (بنك التاجر)، ويفوض البنك المعني (بنك التاجر) بالإفصاح عن هذه العلاقة للسلطات المصرفية الرسمية بالنسبة لتسجيل التاجر واشتراكه في الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".

ب- عند قيام التاجر بتخصيص حساب لعمليات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، فإنه يتعهد بالالتزام بالإجراءات المنصوص عليها في قواعد وتطبيقات فتح الحساب والاحتفاظ به.

ج- يحق لبنك التاجر، ودون أدنى مسؤولية أو حد من الحدود؛ رفض أي من أو جميع العمليات الخاصة بحساب التاجر لدى بنك التاجر سواء كانت تلك العمليات تتضمن القيد من أو في ذلك الحساب. ومن المعلوم والمتفق عليه من قبل طرفي هذه الاتفاقية على أنه لا يجوز تحميل البنك المعني (بنك التاجر) أي مسؤولية نتيجة لقيامه بتحديد أو رفض أي من أو جميع العمليات الخاصة بحساب التاجر الخاص بمعاملات خدمة نقاط البيع.

د- إذا حدث أن ألغيت عضوية البنك في الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" ولم يعد البنك بنكا معنيا) عضو في الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"؛ فإن التاجر سيقوم فور استلام إشعار مكتوب بذلك من البنك؛ بتحديد وتعيين أي من البنوك الأعضاء في الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بالعمل على تشغيل خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".

6- بطاقات الدفع الحاملة لشعار الشبكة السعودية "مدى" / الشبكات العالمية أو العمليات المعتمدة على أرقام التعريف الشخصية: إذا كان لدى حامل البطاقة شريحة أو بطاقة ذات شريط مغنط برقم سري ويمكن استخدامها عبر أجهزة يقدمها البنك المعني (بنك التاجر)؛ فإن شروط وأحكام هذه الاتفاقية ذات العلاقة يتم تطبيقها عند استخدام مثل هذا النوع من البطاقات.

7- التزامات عامة على التاجر:

يجب على التاجر:

- أ- تقديم بضائع و/أو خدمات التاجر إلى حامل البطاقة الذي يقوم بعملية الشراء عبر خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، وذلك بأسعار البيع نقدا الخاصة بالتاجر مع منح أية خصومات مطبقة من قبل التاجر، ودون فرض أية زيادة على أسعار البيع نقدا أو تقاضي أية عمولة أو تأمين من حامل البطاقة بخصوص هذه العملية.
- ب- عدم استخدام أجهزة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / تطبيق نقاط البيع على الهاتف الذكي في أي أعمال أخرى، واستخدامها فقط للعمليات المباشرة التي تخص فرع التاجر ورقم سجله التجاري كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.
- ت- التأكد من أن اسم التاجر أو علامته المسجلة أو موقع فروعه مطبوعة بوضوح على إيصال نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" وبصورة صحيحة.
- ث- عدم فرض أي حد أدنى أو أعلى لقيمة عمليات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، على حامل البطاقة الذي يرغب باستخدام خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".
- ج- التأكد من أن أجهزة / تطبيق والوسائل الخاصة بخدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" المقدمة من البنك المعني (بنك التاجر) أو المعتمدة منه ستستخدم فقط من قبل التاجر وفقا للوائح وقواعد الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" أو أي اتفاقية تعامل ببطاقات دفع أخرى.
- ح- التأكد من استخدام أجهزة / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بكل دقة ومهارة وعناية وللغرض الذي وضعت من أجله، وفي حالة الأجهزة اللاسلكية لنقاط البيع التابع للشبكة السعودية "مدى"؛ يجب التأكد من شحنها ووضعها في مكان آمن.
- خ- المسؤولية عن مراقبة واستخدام بطاقة/بطاقات التاجر المشرف وعن الرقم السري/الأرقام السرية وإبقاء البنك المعني (بنك التاجر) بعيدا عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر أو تحميله لأي تكاليف أو نفقات يتحملها البنك المعني (بنك التاجر) نتيجة استخدام بطاقة/بطاقات التاجر المشرف أو رقمه/أرقامه السرية.
- د- المسؤولية عن ضمان أن يتم استخدام بطاقات الشبكة السعودية "مدى" لأداء معاملات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" فقط.
- ذ- عدم تقديم أي ضمان أو تحميل البنك المعني (بنك التاجر) أية مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بالسلع و/أو الخدمات المقدمة من قبل التاجر على الإطلاق.
- ر- عدم إجراء أي تغيير أو تعديلات على أجهزة / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، أو وضع أو تثبيت أي ملحقات أو معدات أو أجهزة ملحقة بها، ما لم يتفق على خلاف ذلك خطيا مع البنك المعني (بنك التاجر)
- ز- استخدام أجهزة / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" المقدمة فقط، وعدم استخدام أي جهاز آخر لقراءة بطاقات الدفع الأخرى.
- س- عدم تحميل حامل البطاقة أي جزء من الرسوم التي قد يكون التاجر مسؤولا عن دفعها بموجب هذه الاتفاقية، سواء بزيادة الأسعار أو غير ذلك، أو دفع أي تكلفة تمويل مطلوبة تتعلق بالبطاقات المستخدمة عبر أجهزة/ تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".
- ش- التأكد من أن أجهزة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" يتم تشغيلها فقط من قبل موظفي التاجر المصرح لهم والمدرين على ذلك.
- ص- التأكد من أن كلمة المرور الخاصة بجهاز / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" (على سبيل المثال كما تستخدم في استرجاع المبالغ عبر خدمة نقاط البيع) تقتصر فقط على كبار الموظفين المؤهلين تأهيلا مناسباً؛ حيث أن أي إساءة لاستخدام كلمة المرور يمكن من طرف التاجر أن تلحق بالبنك المعني (بنك التاجر) الخسائر والرسوم والتكاليف والأضرار التي يعاني منها البنك المعني (بنك التاجر) جراء فشل التاجر في الالتزام بضوابط كلمة السر.
- ض- ضمان مراقبة موظفي التاجر أثناء أداء معاملات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" في جميع الأوقات، والتأكد من اتباعهم للإجراءات الواردة في كتيبات التشغيل.
- ط- الاتفاق على أنه سيكون دائما مسؤولا عن تصرفات موظفيه فيما يتعلق بأداء معاملات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".

- ظ- تعويض البنك المعني (بنك التاجر) عن أي مسؤولية ناجمة عن أي خلاف مع حامل البطاقة فيما يتعلق بالسلع و/ أو الخدمات التي تم شراؤها عن طريق معاملات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" التي تمت ببطاقة الدفع.
- ع- التأكد من إتمام عملية الموازنة لأجهزة / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بصورة يومية والتمسك بقواعد الموازنة على النحو المنصوص عليه من قبل البنك المعني (بنك التاجر)، ويجب على التاجر إبلاغ البنك فور تأكده (أو في بداية يوم العمل التالي) من عدم قدرته على أداء عملية الموازنة وإيضاح السبب.
- غ- عدم تحريف سمات و/ أو أسس تشغيل أجهزة / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" وفي حال عطل أي من هذه الأجهزة أو إبلاغ التاجر بعطل الجهاز أو ظهور علامة تشير إلى «نقد فقط»؛ فإنه يجب الحصول على إذن من البنك المعني (بنك التاجر) مقدماً للتصرف، وعدم إبلاغ البنك المركزي السعودي أو مزود الاتصالات.
- ف- عدم استخدام أي عملية من عمليات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بغرض الحصول على أو توفير نقد مقدماً، ما لم يأذن بذلك البنك المعني (بنك التاجر) والعملية مقبولة كعملية شراء مع الحصول على النقد (Purchase with Cashback) انظر المادة 8 (د) أدناه، وأي عمل من هذا القبيل سيكون سبباً لإنهاء فوري للاتفاقية (انظر القسم 34 أدناه).
- ق- المسؤولية عن التخزين الآمن لجميع إيصالات (الإلكترونية والورقية) عمليات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" (للإيصالات الورقية تحفظ في درجة الحرارة لا تتجاوز (C25) ويتم الاحتفاظ بنسبة الرطوبة أقل من (20 %) لمدة سنتين من تاريخ إتمام العملية. وإمداد البنك المعني (بنك التاجر) بالوثائق المطلوبة (في شكل مقروء سواء إلكترونية أو ورقية) في حال الطلب خلال هذه الفترة وبما لا يتجاوز (خمسة) أيام عمل بعد استلام مثل هذا الطلب، وإلا فإنه يتم خصم مبلغ العملية التي تتم وفقاً لخدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" من التاجر، ويكون للبنك المعني الحق في السحب من حساب التاجر لكامل مبلغ العملية بهذا الشأن.
- ك- المصادقة على عدم الدخول في أي اتفاقات تجارية أخرى داخل الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" فيما يخص فروع التاجر المذكورة في هذه الاتفاقية.
- ل- ضمان إبقاء البنك المعني (بنك التاجر) على علم بأي تغييرات (أرقام الهاتف والفاكس، والأشخاص في موقع المسؤولية، الخ) وفقاً للعمليات اليومية داخل خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" وفي أماكن عملهم.
- م- السماح للبنك المعني بإجراء تغييرات على الحد الأعلى لقيمة عمليات الشراء ووضع سقف لقيمة الحد وفقاً لما تمليه القواعد المتفق عليها.
- ن- يلتزم التاجر بسداد كافة الضرائب أو أي مصاريف تفرضها الجهات الحكومية والبلديات أو ما سيستجد منها مستقبلاً، بما فيها على سبيل المثال ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن هذا العقد و/أو ما يرتبط بالخدمة، وأي ضرائب تفرض مستقبلاً وأن يقدم شهادة الزكاة والضريبة الصادرة من الهيئة العامة للزكاة والدخل بما يفيد إنهاء وضعه الزكوي/الضريبي مع الهيئة سنوياً، ويقدم كذلك شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تفيد توفيق أوضاعه وفقاً للنظام.
- هـ- لا يجوز للتاجر إلزام عملائهم بالدفع عبر خدمة مدى أثير في حال ما رغب حاملي البطاقات بإجراء عمليات الدفع بالطريقة التقليدية.
- و- لن يتمكن جهاز نقاط البيع المزود بقارئ لخدمة مدى أثير من إتمام أي عملية مدى أثير أخرى جديدة في حال أنه لم يتم إزالة البطاقة البنكية أو إحدى أدوات الدفع الأخرى كملصقات الجوال، الأساور الذكية وغيرها من نطاق الاستشعار للقارئ المستخدم.
- ي- يضمن التاجر تزويد البنك بمعلومات البريد الإلكتروني / رقم الجوال للشخص المسؤول عن استلام رمز التوثيق الذي سيتم إرساله من قبل البنك حال تفعيل نقطة البيع على الجهاز الذكي.
- د- يضمن التاجر المسؤولية الكاملة عن أي عملية يتم تمريرها باستخدام تطبيق نقاط البيع على الهاتف الذكي باستخدام الجهاز الذكي الخاص به أو باستخدام التطبيق من قبل موظفيه.

8 - مسؤوليات ومهام فريق مبيعات التاجر لتشغيل نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى":

- أ- ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك؛ فإنه يُسمح للتاجر فقط باستخدام الأجهزة والأدوات الملحقة بها والمقدمة من قبل البنك المعني (بنك التاجر).
- ب- للتاجر فقط أن يقبل أو يسمح بتمرير/ قراءة البطاقات الآتية:
- 1- حقيقية وغير مزيفة ومعتمدة ومصادق عليها بالتوقيع وموثوقة وسارية الصلاحيّة.
 - 2- مصدرة من بنك مخول له إصدار البطاقات وفي شكلها الأصلي.
 - 3- إبرازها بواسطة حامل البطاقة المخول له استخدامها.
- وفي حالة كان للتاجر شك في هوية حامل البطاقة؛ فإنه يمكن التحقق منها بواسطة المصدر الحكومي الأصلي للهويات الوطنية ومقارنة الاسم الأصلي مع الاسم المطبوع على بطاقة البنك البلاستيكية.
- ج- عندما يطلب الجهاز/ التطبيق إدخال الرقم السري؛ فإنه يجب على حامل البطاقة التحقق من العملية بإدخال الرقم السري عن طريق جهاز نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" أو من خلال لوحة إدخال الرقم السري.
- د- للتاجر فقط وبتصريح من البنك المعني (بنك التاجر) تقديم خدمة السحب النقدي عن طريق عملية الشراء عن طريق البنك المعني (بنك التاجر)؛ ويجب على التاجر أن يتقيد بالقواعد التالية عند تنفيذ عملية شراء مع السحب النقدي:
- 1- إبراز العميل لبطاقة دفع تابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".

- 2- يجب أن يكون طلب سحب النقد ملازماً أو مرفقاً به أمر شراء.
- 3- قيمة السحب النقدي يجب ألا تتجاوز الحد الأعلى للسحب النقدي اليومي بالريال السعودي والمتفق عليه بين التاجر والبنك المعني (بنك التاجر).
- 4- قيمة السحب النقدي لا تقل عن الحد الأدنى للسحب النقدي اليومي والمتفق عليه بين التاجر والبنك المعني (بنك التاجر).
- 5- جميع قيم السحب النقدي الموضحة أعلاه (متاحة حصرياً فقط لحاملي بطاقات الدفع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى") وتعتمد على ظروف وتغيرات السوق وقد يطرأ عليها التغيير حسب ما تحدده الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".
- هـ- يجب أن يتأكد التاجر من مصادقة حامل البطاقة على إيصال العملية وقيمة المبلغ لأي عملية سحب نقدي بالتوقيع على كلا النسختين لإيصال العملية.
- و- يتم فقط في حالة تصريح البنك المعني (بنك التاجر) للتاجر بتقديم العمليات غير المباشرة التفيد بقواعد تنظيم مثل هذه العمليات وهي:
- 1- إبراز العميل لبطاقة دفع تابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" والرقم السري.
 - 2- ألا تتجاوز عملية الشراء الحد المسموح به والمصرح به من قبل الطرفين البنك المعني (بنك التاجر) والبنك المصدر للبطاقة.
- ز- على الرغم من إتاحة القيام بعمليات غير مباشرة؛ إلا أنه على التاجر أن يتأكد من اتباع جميع الخطوات الضرورية للتأكد من تفعيل جهاز / تطبيق نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" فنياً بجميع وسائل الاتصال الضرورية حتى يدعم ذلك بإجراء عمليات الاتصال المباشر.
- ل- يجب على التاجر التأكد بعد تنفيذ أي عملية من أنه قد تمت المصادقة عليها مباشرة وعلى النحو المطلوب بواسطة حامل البطاقة وتم إقراره بتحمل كامل مسؤوليته عن تنفيذ تلك العملية.
- م- يتعهد التاجر بأن لا يقوم بتقسيم قيمة العملية إلى أكثر من عملية تحت أي ظرف على الإطلاق. على سبيل المثال أن ينفذ عمليتين بقيمة (500) ريال لبضائع مبلغها الإجمالي (1000) ريال باستخدام بطاقة الدفع نفسها التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / بطاقات الشبكات العالمية حيث يعتبر هذا التصرف محظوراً تماماً.
- ن- بغض النظر عن نوع البطاقة المستخدمة فإن الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" تلزم التاجر باستيفاء إدخال الرقم السري لصاحب البطاقة بالإضافة إلى التوقيع (في حالة الشراء مع الاسترداد النقدي) لاستكمال العملية على جهاز / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" وفي حال فشل التاجر في الحصول على أي منهما يتعهد التاجر بالتعويض عن جميع الخسائر والرسوم والتكاليف والأضرار التي يعاني منها البنك المعني (بنك التاجر) / الشبكات العالمية جراء فشل التاجر في الالتزام.
- هـ- يدرك التاجر تمام الإدراك أن إخفاقه في التقيد بالإجراءات والالتزامات الموضحة أعلاه؛ لن يحمل البنك أية مسؤولية، قانونية كانت أو غيرها، عن أي دعوى أو مطالبات أو تكاليف أو مصاريف أو أضرار أو خسائر بما في ذلك الخسائر أو الأضرار التراكمية أو خسارة الأرباح، التي قد يتعرض لها أو يتكبدها البنك المعني (بنك التاجر) بسبب إخلال التاجر بالالتزام بالتعليمات والمتطلبات الواردة.
- و- يدرك التاجر بأنه سيتم إيقاف أجهزة / تطبيق نقاط البيع المرتبطة بحسابه البنكي عند انتهاء صلاحية الوثيقة اللازمة لمزاولة نشاطه التجاري.

9- التوافق مع معيار صناعة بطاقات الدفع PCI Compliance

- أ- يقدم البنك المعني (بنك التاجر) للتاجر التدريب المناسب على القواعد الخاصة باستخدام جهاز إدخال الأرقام الشخصية السرية والتي تتعلق بصناعة بطاقات الدفع، وأيضاً على معيار حماية بيانات صناعة بطاقات الدفع فيما يتعلق بالالتزامات التاجر. وهو تدريب أولي تليه تدريبات أخرى في أوقات منتظمة ومناسبة، وأيضاً عندما تحدث تغييرات متعلقة بمثل هذه القواعد.
- ب- يتأكد البنك المعني (بنك التاجر) من دوام إطلاع التاجر على ما هو جديد أو على أي تغييرات ذات علاقة بالتشريعات وقواعد الالتزام الخاصة باستخدام جهاز إدخال الأرقام الشخصية السرية أو كل ما يتعلق ببطاقات الدفع، أو بمعيار حماية بيانات صناعة بطاقات الدفع.
- ج- يلتزم التاجر بمعايير ومبادئ إدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع، وأيضاً بمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع، وتشريعاتها الصادرة فيما يتعلق بتأسيس وتطبيق ضوابط الحماية المطلوبة.
- د- يتأكد التاجر من اطلاع الموظفين المختصين (الحاليين والمستجدين) بمسؤولياتهم فيما يتعلق بقواعد الالتزام الخاصة بإدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع، ومعايير أمن بيانات بطاقات الدفع.
- هـ- يجب على التاجر أن يوضح قواعد الالتزام الخاصة بإدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع وكذلك معايير أمن بيانات بطاقات الدفع، والمحافظة على المعايير الضرورية لاجتياز شهادة الاختبارات الدورية لمدى الالتزام بنجاح.
- و- يجب أن يقوم التاجر بإشعار البنك المعني (بنك التاجر) فور التحقق من انتهاك معايير الحماية، وأيضاً يجب على التاجر تقديم كل ما هو ضروري لمساعدة البنك المعني (بنك التاجر) وموظفيه المختصين من التحقيق في الأدلة والبراهين المطلوبة لإثبات اختراق الحماية.
- ز- يلتزم التاجر بالحماية الكاملة للبنك المعني وعدم تحميله أي مسؤولية، قانونية كانت أو غيرها، عن أية دعوى أو مطالبات أو تكاليف أو مصاريف أو أضرار أو خسائر بما في ذلك الخسائر أو الأضرار التراكمية أو خسارة الأرباح، التي قد يتعرض لها أو يتكبدها البنك المعني (بنك التاجر) بسبب عدم التزام التاجر بقواعد إدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع أو بمعيار أمن بيانات بطاقات الدفع.
- ل- إضافة إلى الشروط التي تم وضعها في المادة رقم 35 أدناه؛ يحتفظ البنك المعني (بنك التاجر) بحق إنهاء هذه الاتفاقية مع التاجر في حالة قيام التاجر بالآتي:

- 1- رفضه قبول أو اتخاذ أي إجراء احترازي مطلوب تمليه عليه التزاماته بمعايير ومبادئ إدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع أو بمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع.
- 2- إخفاقه في المحافظة والالتزام بقواعد ومعايير ومبادئ إدخال الأرقام الشخصية السرية لبطاقات الدفع أو بمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع، أو/ والفشل في اجتناب اختبارات الالتزام.
- 3- الحصول على الغرامات المستمرة من قبل نظام المدفوعات العالمي نظرا لعدم الالتزام أو الاشتباه في التسوية.

10- العمليات تتم بالريال السعودي:

يشترط أن تكون عمليات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بالريال السعودي.

11- خدمة الاسترداد:

عند طلب التاجر لخدمة الاسترداد على جهاز نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" فإنه يُقر بالتالي:

- 1- الفهم الكامل للواجبات والمسؤوليات وكافة المخاطر ذات الصلة بما فيها مخاطر الائتال/ والعمليات غير النظامية وإجراءات التشغيل المتعلقة بتفعيل خدمة "استرداد العمليات"
- 2- التأكد من أن المبلغ المُسترد لا يزيد عن أصل العملية الشرائية.
- 3- التأكد من أن مبلغ العملية الذي سيتم استرداده بنفس عملة أصل العملية الشرائية.
- 4- يتم تزويد حامل البطاقة بنسخة ورقية أو إلكترونية من إيصال عملية الاسترداد.
- 5- توضيح سياسات الشركة لعمليات الاسترداد بشكل واضح ومرئي بالقرب من جهاز نقاط البيع، بما في ذلك توضيح كافة المستندات المطلوبة لإتمام عملية الاسترداد وفقاً لأصل مبلغ العمليات الشرائية.
- 6- ضمان الاسترداد للبطاقة المستخدمة نفسها في عملية الشراء الأصلية على جهاز نقاط البيع.
- 7- للتأكد من " أصل العملية " يجب أن يُطلب من حامل البطاقة إيصال العملية أو أي مُستند يثبت صحة العملية كدليل على عملية الشراء الأصلية، في حال عدم وجود نسخة من إيصال العملية الأصلية فيمكن للتاجر الرجوع إلى الإجراءات الداخلية الخاصة به وفي حال قرر التاجر إعادة المبلغ إلى صاحب البطاقة بالرغم من عدم وجود أصل إيصال العملية الشرائية أو أي مستند يثبت ذلك فإنه لا يحق للتاجر تحميل البنك أي مسؤولية مالية في حال تمرير / تنفيذ هذه العملية.
- 8- عدم تنفيذ/ تمرير عمليات الاسترداد للعمليات المنفذة من نقاط البيع (مدى، الشبكات العالمية) بشكل كلي أو جزئي (نقداً أو شيكات أو قسائم مجانية).
- 9- إسترجاع مبلغ كلي أو جزئي فقط من أصل مبلغ الشراء لغرض إعادة المبلغ لصاحب البطاقة نتيجة لإعادة بعض الخدمات / المُنتجات، إلغاء الشراء، تغيير في السعر الأساسي على العمليات التي تمت على أجهزة نقاط البيع..
- 10- في حالة تم تنفيذ عملية شرائية بمبلغ مالي أعلى من المبلغ الذي يجب دفعه من قبل حامل البطاقة، فيجب استخدام خيار الاسترداد وليس خدمة عملية معكوسة لإعادة مبلغ الفرق فقط.
- 11- في حال رغبة التاجر إلغاء العملية فيمكن إلغاؤها بشرط ألا تتجاوز الوقت المسموح والمحدد وفقاً لمعايير وإجراءات الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" ، بعد هذا الحد الزمني فيجب على التاجر استخدام خاصية الاسترداد لإتمام عكس مبلغ عملية الشراء وفقاً لمعايير وإجراءات المنظمة لعملية الاسترداد من الشركة السعودية للمدفوعات (مدى).

12- في حال تفعيل خدمة (كاش باك) كجزء من عمليات " شراء أصلية "، فلا يُمكن استرداد المبلغ الذي تم تسليمه ك (نقد) لحامل البطاقة.

13- يمكن استرداد مبلغ العملية الأصلي عن طريق عملية واحدة أو عدة عمليات استرداد بشرط عدم تجاوز أصل مبلغ عملية الشراء .

14- عدم تحميل بنك التاجر أو البنك المصدر للبطاقة أو الشركة السعودية للمدفوعات (مدى). أو أي من أصحاب المصلحة الآخرين المسؤولية في حالة معالجة الاسترداد خارج شبكة مدى على سبيل المثال (الاسترداد النقدي) ويقبل التاجر المسؤولية الكاملة عن هذه العملية وأي خسائر قد يتعرض لها نتيجة لمعالجة/ تنفيذ هذه العملية.

15- عدم تحميل بنك التاجر المسؤولية عن أي خسائر قد يتكبدها التاجر في حال قرر البنك عدم إتاحة خدمة الاسترداد على أجهزة التاجر، ويحق للتاجر استئناف القضية أمام البنك المركزي السعودي في حال قرر بنك التاجر عدم إتاحة الخدمة على أجهزة نقاط البيع.

16- يجب أن يستلم حامل البطاقة المبلغ المدفوع دون أي رسوم مخصومة سواء في حالة الاسترداد كامل المبلغ أو جزء منه. على سبيل المثال (إذا دفع حامل البطاقة مبلغ 500 ريال سعودي مقابل الخدمة / المنتج وطلب استرداد كامل المبلغ، يجب أن يحصل حامل البطاقة على 500 ريال سعودي)، مثال آخر (في حال دفع حامل البطاقة 500 ريال سعودي مقابل الخدمة / المنتج وطلب استرداد جزئي قدره 200 ريال سعودي فيجب أن يحصل حامل البطاقة على 200 ريال سعودي).

17- عدم معالجة / تنفيذ عملية الاسترداد في وضع (Offline) حتى وأن توفرت خاصية (Offline) بجهاز التاجر، ولن يُحمّل التاجر البنك المسؤولية عن أي خسائر قد يتكبدها نتيجة لتمرير/ تنفيذ عمليات الاسترداد (Offline) ويجب أن يعرض البنك بالكامل عن أي خسائر تنشأ / يتحملها البنك ناتجة عن قيام التاجر بمعالجة/ تنفيذ عمليات الاسترداد (Offline)

18- يمكن تمرير / تنفيذ عملية الاسترداد بمختلف طرق إجراء العمليات حتى في حال اختلافها عن طريقة تمرير/ تنفيذ أصل العملية الشرائية عن طريق (البطاقة في الجهاز أو NFC) على سبيل المثال، (تنفيذ أصل العملية بإدخال بطاقة الصرف الآلي داخل الجهاز)، يسمح إتمام عملية الاسترداد بطرق دفع مختلفة مثل NFC عن طريق (الجوال، الساعة، الملصقات، وما إلى ذلك من وسائل الدفع المختلفة).

19- توقيع نسخة جديدة من هذه الاتفاقية في حال رغبة العميل من الاستفادة / إضافة خدمة الاسترداد، ولم تكن لديه عند توقيع الاتفاقية السابقة.

20- عدم تحميل بنك التاجر أو البنك المصدر للبطاقة أو الشركة السعودية للمدفوعات (مدى) أو أي من أصحاب المصلحة الآخرين المسؤولية في حالة إساءة استخدام خدمة الاسترداد، على سبيل المثال (رد/ تنفيذ العملية دون مبرر، من قبل التاجر / موظفي التاجر بسبب نقص الضوابط الداخلية لدى التاجر أو مثل هذه الإجراءات، ويقبل التاجر المسؤولية الكاملة عن هذه العمليات وأي خسائر قد يتكبدها بنك التاجر عن معالجة / تنفيذ مثل هذه العمليات.

على بنك التاجر :

1- يجب إعادة العمولة المخصومة من التاجر بناءً على المبلغ المُسترد.

11- إيصال خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى":

يتعين على التاجر بعد إنجاز كل عملية عبر خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" أن يسلم حامل البطاقة نسخة أصلية مكتملة من إيصال خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، ويلتزم التاجر على أن تكون جميع إيصالات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" معبأة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية بالريال السعودي.

12- فشل أو رفض إتمام العملية:

إذا رفضت العملية من قبل البنك مصدر البطاقة أو اعترض عليها التاجر لأي سبب من الأسباب؛ فإنه يمكن للتاجر الاتفاق مع حامل البطاقة بشأن وسيلة دفع بديلة. وفي حال عدم قبول العملية من قبل أجهزة / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"؛ فإن على التاجر إخطار حامل البطاقة بالرفض المذكور وتزويده بالإيصال الخاص بالعملية. وفي حالة حدوث عملية عكسية (مثل: سحب المبلغ من حساب حامل البطاقة ولكن الإيصال الخاص بخدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" يفيد بأنها مرفوضة) عبر خدمة نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية "مدى"؛ فإنه يُحظر على التاجر إعادة مبلغ العملية إلى العميل بشكل نقدي.

13- الإبلاغ عن أعطال وطلبات الصيانة الخاصة بأجهزة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى":

أ- يلتزم التاجر بعدم السماح لأي شخص غير البنك المعني (بنك التاجر) أو مندوبه أو وكيله أو مقاوله أو أي شخص آخر مفوض من قبل البنك، بإجراء أعمال الصيانة أو إصلاح أجهزة / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".

ب- يتعهد التاجر بإشعار البنك المعني (بنك التاجر) فور وقوع أي عطل أو خلل في أجهزة / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى". عبر الاتصال على الرقم المجاني لرفع طلب صيانة للجهاز/طلب إيصالات ورقية على الرقم 800 124 2226.

ج- يلتزم التاجر بعدم تنفيذ أية عملية باستعمال أجهزة / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" إذا كان في هذا الجهاز / التطبيق عطل أو خلل.

د- يتعهد التاجر بإشعار البنك المعني (بنك التاجر) فوراً بطلب إيقاف / إلغاء المستخدم الخاص بتطبيق نقاط البيع على الهاتف الذكي في حال استقالة / مغادرة الموظف الذي كان يستخدم التطبيق لتمرير العمليات أو تعرض الهاتف الذكي الذي يحوي التطبيق للاختراق الإلكتروني أو الضياع أو السرقة.

هـ- يقوم البنك المعني (بنك التاجر) فور تسلمه لأي إخطار بعطل جهاز / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" أو تعرضه لخلل ما، باتخاذ أو تعميم من يلزم لاتخاذ الإجراء اللازم والسريع لإصلاح ذلك الجهاز أو استبداله بأخر يعمل بصورة جيدة.

ف- سيتم فرض غرامه ماليه في حال إساءة استخدام التاجر لجهاز نقاط البيع مما قد يتسبب في تلف / عطل جهاز نقاط البيع يتم تحديد قيمتها بحسب التقرير النهائي من قبل البنك.

14- الحماية:

أ- يتعهد التاجر بموجب هذه الاتفاقية بحماية البنك المعني (بنك التاجر) من جميع الدعاوى والقضايا والتكاليف والخسائر والرسوم والمطالبات والأضرار التي قد يتعرض لها البنك أو يتكبدها بسبب:

1- أي غش أو أعمال غير شريفة أو سوء سلوك (إجرامي أو غير ذلك) من جانب التاجر أو ممثله أو موظفه أو وكيله أو مقاوله، وذلك فيما يتعلق بالعمليات التي تتم من خلال خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، أو أي غش أو سوء سلوك (إجرامي أو غير ذلك) يرتكبه طرف ثالث كنتيجة لإهمال أو تقصير التاجر أو ممثله أو وكيله أو موظفه أو مقاوله.

2- أي ضرر يصيب كامل أو جزءاً من أجهزة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" أو أية معدات اتصال ذات علاقة بسبب إغفال التاجر (سواء نتيجة إهمال أو غير ذلك) أو ممثله أو وكيله أو موظفه أو مقاوله في تشغيل أي من أجهزة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" وفقاً للإجراءات الموضحة في أدلة التشغيل.

ب- يلتزم التاجر بعدم تحميل البنك أية مسؤولية، قانونية كانت أو غيرها، عن أية دعوى أو مطالبات أو تكاليف أو مصاريف أو أضرار أو خسائر بما في ذلك الخسائر أو الأضرار التراكمية أو خسارة الأرباح، التي قد يتعرض لها أو يتكبدها التاجر بسبب خلل أو عطل في جهاز / تطبيق نقطة البيع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" و/أو قدرتها على الاتصال بالنظام الإلكتروني لتحويل الأموال.

15- قواعد الإفصاح:

يوافق التاجر على قيام البنك المعني (بنك التاجر) باطلاع الجهات الإشرافية للبنوك على أي معلومات تتعلق بجميع تفاصيل عمليات الدفع و/أو أي حساب للتاجر يخص عمليات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" لغرض أي تحقيق تقوم به الجهات الإشرافية للبنوك وأي بنك آخر متى ما كان ذلك مرتبطاً بالعملية وأي جهة قضائية بخصوص أية دعوى أو نزاع، أيًا كانت طبيعته، إذا كان يتعلق بتلك العمليات التي تتم بواسطة خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، وذلك مع الأطراف المعنية.

16- الرسوم:

أ- يلتزم التاجر بدفع رسوم خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" المطبقة وفقاً لتكلفة خدمات التاجر والتي يحددها البنك المعني (بنك التاجر) ويشرف عليها البنك المركزي السعودي.

ب- يجب ألا يتحمل البنك المعني (بنك التاجر) أية تكاليف متعلقة بعمليات السحب النقدي المرفقة بواسطة عمليات الشراء.

ج- تخضع تكلفة خدمات التاجر من حساب التاجر كقيمة إجمالية لكل حزمة من عمليات التسوية وليس للعمليات الفردية.

د- يقدم البنك المعني (بنك التاجر) كشف حساب للتاجر بشكل تفصيلي وذلك عن عمليات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، مع توضيح الرسوم التي تم خصمها مقابل هذه العمليات.

هـ- سيقوم البنك المعني (بنك التاجر) بفرض مبلغ 100 ريال سعودي شهرياً على مستوى الجهاز / التطبيق الواحد لتلك الأجهزة التي لم يتجاوز مجموع مبالغ العمليات المنفذة عبره الحد الأدنى الذي يُقدر بـ 15,000 ريال سعودي شهرياً (سيتم اعتماد التقويم الميلادي لهدف القياس)

و- يجوز للبنك المعني أن يعدل جدول الرسوم من وقت لآخر، مع التزام البنك بإشعار التاجر بإحدى الوسائل الرسمية (كالخطاب الرسمي المرسل للبريد المسجل أثناء فتح الحساب، أو البريد الإلكتروني المسجل في الاتفاقية، أو عبر رسائل نصية ترسل لرقم الجوال المسجل في الاتفاقية) بالرسوم الجديدة والتاريخ الذي ستطبق فيه (ويشار إليه بتاريخ سريان المفعول) وذلك قبل ثلاثين (30) يوماً من تاريخ سريان مفعولها. ثم يقوم التاجر بإشعار البنك خطياً بقبوله أو عدم قبول الرسوم الجديدة وإذا لم يتسلم البنك موافقة خطية من التاجر على الرسوم الجديدة خلال (30) يوماً؛ فإن ذلك سيُعتبر موافقة من التاجر على الرسوم، وحينها سيعتبر ملزماً من تاريخ سريان مفعولها. وفي حالة قيام التاجر بإخطار البنك خطياً خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إخطار البنك للتاجر بتغيير الرسوم بأنه غير موافق على الرسوم الجديدة؛ فحينئذٍ سوف تعتبر هذه الاتفاقية لاغية اعتباراً من تاريخ سريان مفعول الرسوم الجديدة، شريطة عدم المساس بالحقوق أو الالتزامات السابقة لطرفيها.

ز- في حال تمت إتاحة خدمة قبول البطاقات الائتمانية مثل (فيزا، ماستركارد ويونيون باي الصينية) أو أي بطاقة يتم إتاحتها مُستقبلاً على جهاز نقاط البيع الخاص بالتاجر ولم يتم اختيار هذه الخدمة في "معلومات الجهاز" أو تحديد رسوم هذه الخدمة في جدول الرسوم وتمت الاستفادة منها من قبل التاجر فإنه يحق للبنك خصم عمولة بمقدار 2.50% من مبلغ العملية + 1 ريال سعودي عن كل عملية يتم إضافتها إلى حساب التاجر.

17- النزاعات والدعاوى:

يتعهد التاجر بحل جميع الشكاوى المقدمة من قبل حامل البطاقة فيما يتعلق بالسلع و/ أو الخدمات المقدمة باستخدام بطاقة الدفع التي تعمل وفقاً لنظام خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكات العالمية كما لو كان قد تم بيع مثل هذه السلع و/ أو الخدمات نقداً من قبل التاجر.

أ- يوافق طرفاً هذه الاتفاقية على أنه في حال نشوب أي نزاع أو دعوى تتعلق بأية عملية أو عمليات تتم بواسطة خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، فإن السجلات والمستندات المتوفرة (إلكترونية و/أو غيرها) لدى التاجر والبنك المعني (بنك التاجر) ستستخدم كمرجع لبحث النزاع أو الدعوى وذلك عند طلب البنك لها في مهله أقصاها (4) أيام من تاريخ إرسال الطلب للتاجر عن طريق البريد الإلكتروني الخاص به والمسجل بالاتفاقية.

ب- يتعهد التاجر بموجب هذه الاتفاقية بأن يسمح للبنك المعني بالإفصاح عن و/أو تقديم جميع التفاصيل المتعلقة بحساب التاجر، وذلك فيما يخص العملية موضوع النزاع أو الدعوى والتي تمت بواسطة أجهزة/ تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى".

18- حفظ السجلات:

على التاجر أن يحتفظ بالصور المخصصة له من مستند البيع والفواتير لمدة سنتان وعليه تقديم هذه الصورة إلى البنك خلال (4) أيام في حالة طلبها.

19- الدخول إلى فرع التاجر:

يلتزم التاجر بالسماح للبنك المعني، بناءً على طلب البنك، ولممثله، ووكيله، وموظفه ومقاوله ولأي شخص يفوضه البنك بدخول جميع أو أي من فروع التاجر في أوقات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وذلك من أجل عمل ما يلزم لتكريب، فحص، إصلاح، تجديد، صيانة أو عند انتهاء هذه الاتفاقية، إزالة و/ أو فصل جميع أو أي من أجهزة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، والتي يتم تركيبها في تلك الفروع أو أية معدات اتصالات ذات علاقة بها، ويتعهد التاجر بأنه سيقدم التصريح اللازم لتمكين البنك وممثله، ووكيله، وموظفه، ومقاوله وأي شخص آخر مفوض من قبل البنك بدخول فرع التاجر، إضافة إلى التزام التاجر بتوفير كافة التسهيلات اللازمة لأداء المهام المذكورة. بالإضافة إلى ذلك؛ يجب على التاجر تقديم أي معلومات تتعلق بمعايير حماية بيانات بطاقات الدفع PCI DSS ، وتشمل التدقيق أو الفحص بواسطة السلطات المختصة، أو من ينوبون عنهم، كما يتعهد بعدم الممانعة في السماح للسلطات المختصة أو من ينوب عنها بالقيام بالتحقق من معايير حماية بيانات بطاقات الدفع.

20- تغيير الموقع:

أ- يلتزم التاجر بعدم نقل أو نزع أي جهاز لنقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" التي تم تركيبها في فرع التاجر من موقعها إلى موقع آخر داخل الفرع أو أي مبنى آخر أو إلى فرع من فروع التاجر، بما في ذلك أي شعار أو مواد دعائية أو تسويقية دون موافقة خطية مسبقة من البنك المعني (بنك التاجر).
ب- أي نقل لأجهزة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" وإعادة تركيبها سيتم بواسطة البنك المعني (بنك التاجر) في الوقت المناسب لذلك.
ج- يتعهد التاجر بإشعار البنك المعني (بنك التاجر) فوراً بأي تحديث لمعلومات المستخدمين اللذين يعملون على تطبيق نقطة البيع على الهاتف الذكي.
د- سيتحمل التاجر كافة التكاليف والنفقات والمصاريف المتعلقة بنقل وإعادة تركيب أجهزة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" بالتفاوض مع البنك المعني (بنك التاجر).

21 - عرض المواد الترويجية:

يحصل التاجر على موافقة خطية من البنك المعني (بنك التاجر) قبل عرض أو نشر أية مواد ترويجية تحتوي على علامة الشبكة السعودية "مدى" / الشبكات العالمية ، كما يتعهد التاجر بعرض علامة الشبكة السعودية "مدى" / الشبكات العالمية على أجهزة خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية "مدى" وفي مواقع واضحة للعيان داخل فرع التاجر، ويحتفظ التاجر بحق استخدام أو عرض علامة واسم الشبكة السعودية "مدى" / الشبكات العالمية طالما بقيت هذه الاتفاقية سارية المفعول ولم تعلق أو تلغى أو إلى حين إخطار التاجر من قبل البنك المعني (بنك التاجر) بالتوقف عن هذا الاستخدام أو العرض، أيهما أقرب.
بالإضافة إلى ذلك، يجب على التاجر ألا يعرض على أجهزة خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية "مدى" أي شيء كاذب أو خادع أو مضلل، أو يحمل تعليقات سلبية تتعلق بالخدمات المقدمة من الشبكة السعودية "مدى" / الشبكات العالمية انظر أيضاً الفقرة 7 أعلاه.
يفوض التاجر البنك توفيقاً غير قابل للإلغاء بإدراج اسمه في أي دليل أو منشورات دعائية متعلقة بقبوله بطاقة فيزا/ ماستر كارد.

22 - بطاقات البنوك الأخرى:

بناءً على حق التاجر وحده في تشغيل أجهزة / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" في فرع / فروع عمله؛ فإن على التاجر قبول البطاقات المصرفية الأخرى الصادرة من مؤسسات مصرفية متوافقة ومعتمدة من الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" أو بالتوافق مع أية اتفاقات أخرى (على سبيل المثال لا الحصر البطاقات الدولية وغيرها).
ويمكن أيضاً أن يطلب ممثلو البنوك الأخرى أو أي بنك مصدر لبطاقة أخرى من التاجر السماح بإجراء المعاملات بهذه البطاقات، حتى يحين الوقت الذي يمكن فيه التوقيع على اتفاقية خدمات تاجر مناسبة.
وبدون مثل هذا الاتفاق؛ يتعهد التاجر بتعويض البنك المعني (بنك التاجر) أو/ والبنك المصدر لبطاقة الدفع الأخرى عن جميع الإجراءات والمطالبات والخسائر والرسوم والمصاريف والأضرار التي يتكبدها البنك نتيجة لمثل هذه إجراء.

23 - الإقرارات والضمانات:

يقر ويضمن كل من البنك المعني (بنك التاجر) والتاجر للآخر بما يلي:
أ- أن لديه الصلاحية اللازمة والأهلية الكاملة للتوقيع على هذه الاتفاقية والوفاء بالالتزامات الواردة فيها.
ب- أن توقيعه على هذه الاتفاقية وتطبيقه واحترامه لنصوصها وأحكامها لا ولن يتعارض مع بنود عقد التأسيس والأنظمة الداخلية الخاصة به أو الوثائق التأسيسية الأخرى، أو أي اتفاقية أو وثيقة هو طرف فيها، أو مع أي قانون أو لائحة تنظيمية لأي سلطة حكومية، أو أي هيئة حكومية يخضع لها.

ج- أنه سيستمر في تطبيق هذه الاتفاقية طيلة فترة سريانها، وفقاً للأنظمة المعمول بها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلك القوانين والأنظمة المتعلقة بالأنظمة الإلكترونية لتحويل الأموال.

24 - الإشعارات:

يتم تبادل تقديم الإشعارات بطريقة سليمة، ما لم يرد في هذه الاتفاقية أو يتم الاتفاق على خلافه خطياً بين الطرفين، وذلك إذا قُدمت أو أُرسلت بواسطة البريد المسجل أو إلكترونياً عبر البريد الإلكتروني أو بالتلوكس أو الفاكس، من قبل أحد الطرفين إلى الآخر على العنوان المدون أدناه أو آخر مكان عمل أو عنوان مدون للطرف المرسل إليه، وسوف يعتبر الإشعار مقدماً بطريقة سليمة في حالة تسلمه باليد في يوم التسليم، وفي حالة إرساله بواسطة البريد المسجل يعتبر أنه قد تم تقديمه في اليوم التالي لليوم الذي أرسل فيه، وفي حالة إرساله عبر البريد الإلكتروني يعتبر أنه قد تم تقديمه في نفس يوم إرسال البريد الإلكتروني (باستخدام تأكيد استلام إشعار وصول الرسالة) وفي حالة إرسال الإشعار بالتلوكس؛ يعتبر أنه قد تم تقديمه في اليوم نفسه الذي أرسل فيه التلوكس (شريطة ظهور إشعار الاستلام في أعلى أو أسفل الرسالة)، وفي حالة إرساله بالفاكس يعتبر أنه قد تم تقديمه في نفس تاريخ الفاكس (شريطة وجود إيصال بتاريخ الإرسال).

25 - تعديل الاتفاقية:

باستثناء ما تم النص عليه بوضوح في متن هذه الاتفاقية؛ فإن للبنك المعني أن يضع شروطاً أخرى على هذه الاتفاقية أو على أي دليل إرشادي يقدمه بنك التاجر للتاجر يُضاف لهذه الاتفاقية أو أي جدول ملحق أو شروط إضافية أو ملحق إضافي لهذه الاتفاقية وذلك بإعطاء التاجر مهلة زمنية للتطبيق.

وهنا يجب أن تمنح المهلة الزمنية للبداية الفعلية للتطبيق كما يلي:

طبيعة التعديل	طريقة الإشعار	الإطار الزمني
فرض رسوم أو أسعار جديدة	كتابة خطية أو إلكترونية	على الأقل 30 يوم قبل بداية تطبيق التعديلات الجديدة
تعديل على رسوم أو أسعار قائمة	كتابة خطية أو إلكترونية أو عن طريق وسيلة إعلانية	على الأقل 30 يوم قبل بداية تطبيق التعديلات
أي تغيير قد يطرأ على الشروط والأحكام	كتابة خطية أو إلكترونية	على الأقل 30 يوم قبل بداية تطبيق التعديلات، باستثناء الحالات التي تتطلب تغيير مبكر أو فوري والتي تفرض تحت القوانين ذات الاختصاص أو أنظمة السوق ذات العلاقة؛ ففي مثل هذه الحالات سيتم الإشعار بحد أقصى اليوم الفعلي لبداية تطبيق التغيير.

26 - القانون الذي يحكم هذه الاتفاقية:

تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

27 - التنازل:

تعتبر هذه الاتفاقية ملزمة ويسري مفعولها لمصلحة الطرفين المحددين فيها ومن يخلفهما في ملكية مصلحتهما وممثليهما الشرعيين، ولن تفسر أو تطبق كذلك لمنح أي امتياز أو منفعة لأي شخص آخر باستثناء من ذكر بوضوح في هذه الاتفاقية، ولا يحق للتاجر التنازل عن أي من حقوقه أو امتيازاته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

28 - استمرارية المسؤولية:

ما لم تشترط الأنظمة العامة في المملكة العربية السعودية خلاف ذلك؛ فإن مسؤولية التاجر تظل مستمرة وقائمة بموجب هذه الاتفاقية حتى في حال أي تغيير يطرأ على كيان مؤسسته بتغيير في نظام تأسيسها سواء بالانسحاب أو التقاعد، أو الطرد، أو الوفاة أو بقبول شريك أو شركاء، أو الاندماج أو الإفلاس، وبالنسبة للشركات؛ عند حل الشركة طوعاً أو إكراهياً، أو أي عملية اندماج، أو إعادة تنظيم، أو إنهاء أعمال التاجر وما إلى ذلك.

29 - علاقة الطرفين:

لا يعتبر أطراف هذه الاتفاقية أحدهما شريكاً أو وكيلًا للآخر، ولا يجوز تفسير أي نص في هذه الاتفاقية على أنه يعني إقامة شراكة تضامنية أو اتحاد ائتماني؛ بل يظل كل طرف بصفته الفردية مسؤولاً عن التزاماته المنصوص عليه في هذه الاتفاقية.

30 - تعديل كامل الاتفاقية:

تشكل هذه الاتفاقية إلى جانب أي مستندات أخرى مشار إليها فيها كامل الاتفاقية المبرمة بين طرفيها بخصوص موضوع هذه الاتفاقية، كما تعتبر هذه الاتفاقية عند توقيعها حسب الأصول ناسخة لجميع الاتفاقيات السابقة والمبرمة بين الطرفين بخصوص موضوع هذه الاتفاقية، وناسخة ومبטلة لأي إقرارات أو ضمانات قدمت في السابق غير ما تضمنته هذه الاتفاقية، باستثناء ما يرد في هذه الاتفاقية خلاف ذلك، ويمكن تعديلها فقط بموجب وثيقة مكتوبة وموقعة من قبل الطرفين. بالتوافق مع المادتين 23 و24 المشار إليهما في المتن.

31 - الإلغاء الجزئي:

في حالة اكتشاف عدم مشروعية أي نص في هذه الاتفاقية أو عدم قابليته للتطبيق بموجب أي قانون ساري المفعول؛ فسوف يتم استبعاد هذا النص من هذه الاتفاقية واعتباره لاغيا وذلك ضمن متطلبات هذا القانون، وطالما كان ذلك ممكنا دون الحاجة لتعديل بقية نصوص هذه الاتفاقية.

32 - عدم التنازل عن الحقوق:

لا يمثل الإخفاق أو التأخير من جانب أي من طرفي هذه الاتفاقية في ممارسته لحق أو صلاحية أو وسيلة مشروعية لاسترداد حق ما تنازلا عن ذلك الحق أو الصلاحية أو الوسيلة المشروعة، كما أن الممارسة الفردية أو الجزئية لأي حق أو صلاحية أو وسيلة مشروعية من قبل أي من طرفي هذه الاتفاقية لا تعطل أو تمنع ممارسة ذلك الحق أو الصلاحية أو الوسيلة المشروعة، كذلك تعتبر الوسائل المشروعة الواردة في هذه الاتفاقية معززة لبعضها البعض، وهي لا تمنع استخدام أي وسائل أخرى نص عليها القانون.

33 - منح مهلة زمنية:

لا تنتفي مسؤولية التاجر بسبب أية مهلة زمنية تمنح له من قبل أو بموافقة البنك المعني (بنك التاجر) أو بسبب أي تساهل من قبل البنك، ولا يمس ذلك حق البنك المعني (بنك التاجر) في استيفاء كافة حقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

34 - الظروف القهرية:

لا يجوز رفع أية دعاوى أو مطالبات ضد أي من طرفي هذه الاتفاقية حال إخفاقه في الوفاء بالتزاماته أو تطبيق أي من شروط أو أحكام هذه الاتفاقية، إذا كان ذلك الإخفاق أو الإغفال ناجما عن أحد الأسباب أو الظروف القهرية مثل الأحداث التي تتعلق بالقضاء والقدر، والحروب أو أشباه الحروب، الثورات المدنية، أحداث الشغب، الخطر التجاري، الأعمال التخريبية، الإضرابات، نقص المواد أو العمال، التأخير في التسليم من قبل المقاولين من الباطن أو تعطيل الماكينات نتيجة للأسباب والظروف القهرية، أو أي حدث آخر خارج سيطرة الطرف المعني.

35 - تعليق حقوق التاجر:

في حالة مخالفة التاجر لأي من شروط وأحكام هذه الاتفاقية يمكن للبنك بمقتضى هذه الاتفاقية و/ أو أدلة التشغيل أن يوجه للتاجر إخطارا خطيا بالعدول عن المخالفة خلال مدة محددة وأقصاها شهرا واحدا، علما بأنه يمكن للبنك خلال هذه المهلة أن يعلق جميع حقوق التاجر المنصوص عليها في هذه الاتفاقية باستثناء تلك الحقوق اللازمة لتمكين التاجر من إصلاح مخالفته. وفي حالة فشل التاجر في إصلاح مخالفته خلال الفترة المذكورة؛ فإنه يحق للبنك أن يمدد الفترة المحددة (مع تعليق أو عدم تعليق حقوق التاجر) و/ أو توجيه إخطار للتاجر بالإلغاء الفوري لهذه الاتفاقية بموجب المادة 35 (ب) من هذه الاتفاقية.

36 - إلغاء الاتفاقية:

أ- يبدأ سريان مفعول هذه الاتفاقية حال التوقيع عليها من قبل الطرفين، وتظل سارية المفعول حتى الوقت الذي يتفق عليه و/أو تبعا للشروط المشار إليها في المادة 35 (ب) بعد ذلك تجدد الاتفاقية تلقائيا لفترات أخرى مدة كل منها سنة واحدة ما لم يتم إلغاء هذا التجديد من جانب أي من الطرفين بموجب إخطار خطي قبل تسعين (90) يوما.
 (ب) بصرف النظر عن مضمون الشرط 35 (أ) أعلاه يحق للبنك المعني في أي وقت توجيه إخطار خطي للتاجر بإلغاء هذه الاتفاقية مباشرة فور وقوع أي من الأسباب التالية:
 1 - إذا أخل التاجر بأي من شروط وأحكام هذه الاتفاقية.
 2 - في حالة صدور قرار بحل وتصفية شركة وأعمال التاجر.
 3 - وفي حالة كون التاجر فردا أو شركة تضامن؛ وأعلن التاجر أو المالك الوحيد للمنشأة أو أي من شركائه إفلاسه أو صدر بحقه أمر بتعيين حارس قضائي على ممتلكاته أو بإفلاسه.
 4 - في حالة فرض أو صدور أمر قضائي بحجز أو مصادرة أو بيع أي من ممتلكات أو أصول التاجر.
 5 - إذا تم إلغاء السجل التجاري للتاجر لأي سبب من الأسباب.
 6 - فشل التاجر أن يقدم دليلا مقبولا بتجديد السجل التجاري في غضون 90 يوما.

7- في حال تدني مستوى ربحية البنك من جهاز نقاط البيع المُقدم.

ج- تصبح هذه الاتفاقية لاغية فوراً إذا توقف البنك المعني (بنك التاجر) عن تشغيل خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" لأي سبب كان.

د- في حالة فسخ هذه الاتفاقية لأي سبب كان:

1 - يتعهد التاجر بأن يعيد إلى البنك المعني (بنك التاجر) فوراً جميع المواد والكتب والسجلات وكل ما يتعلق بمعاملات وعمليات خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، ولا يجوز بعد ذلك استخدام علامة أو اسم الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكات العالمية.

2 - يتعهد التاجر بالسماح للبنك المعني (بنك التاجر) بالدخول إلى فرع التاجر من أجل فصل أجهزة خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات و/ أو استعادة وإخراج الأجهزة وأية معدات أخرى ذات علاقة بخدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكات العالمية والتي ليست ملكاً للتاجر وأي مواد تحمل اسم أو شعار الشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" / الشبكات العالمية بناء على طلب البنك المعني يتعين على التاجر وعلى نفقته الخاصة؛ أن يساعد البنك المعني (بنك التاجر) في ممارسة حقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وأن يبدي كل تعاون مع البنك في هذا الخصوص.

هـ- من المعلوم والمتفق عليه في هذه الاتفاقية أن فسخ هذه الاتفاقية من قبل أي من الطرفين لن يؤثر على أي حقوق أو مسؤوليات سابقة لأي من الطرفين.

و- إذا ورد تقصير من جانب البنك المعني (بنك التاجر) في تقديم خدمة نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى"، فإنه يمكن للتاجر طلب تحويل الاتفاقية إلى بنك معني آخر يختاره التاجر، وذلك بتقديم طلب إلى البنك المعني (بنك التاجر) الأخر يشرح فيه الأسباب المحددة لرغبته في تحويل الاتفاقية، بعد ذلك يطلب البنك المعني (بنك التاجر) هذا موافقة الجهات الإشرافية للبنوك لإتمام عملية التحويل.

37 - ضمانات الاتفاق:

يتعهد التاجر خلال فترة يحددها البنك المعني (بنك التاجر) و/ أو تضعها أي مؤسسة للبطاقات ذات الصلة بأنه وبعد أي إنهاء لهذا الاتفاق؛ يصبح التاجر مسؤولاً تماماً عن جميع التكاليف والتسويات المالية الناتجة عن المعاملات الواردة تبعاً لهذا الاتفاق. وعند الإنهاء؛ وإذا ما اقتضى البنك المعني (بنك التاجر) ذلك؛ فإنه يمكن للتاجر أن يحتفظ بحساب الضمان لدى البنك المعني (بنك التاجر).

وسيمت تحديد المبلغ المطلوب في حساب الضمان هذا من جانب البنك المعني (بنك التاجر) في فترة لا تتجاوز المدة المحددة من قبل البنك المعني (بنك التاجر) أو أي قواعد تضعها أي مؤسسة للبطاقات ذات الصلة لتحمل التكاليف الفعلية وحجم التسويات المالية، وسوف تستخدم هذه الأموال لتسوية وخضم المبالغ الناتجة عن التسويات وقت أو بعد تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية. وسيقوم البنك المعني (بنك التاجر) برد الأموال المتبقية للتاجر في موعد لا يتجاوز الفترة المحددة من قبل البنك المعني (بنك التاجر) و/ أو أي قواعد تضعها أي مؤسسة للبطاقات ذات الصلة بعد انتهاء الاتفاقية. وإذا كانت الأموال غير كافية لتغطية حساب الضمان أو تحمل التكاليف والتسويات وفقاً لهذا الاتفاق؛ يتوجب على التاجر أن يدفع على الفور إلى البنك المعني (بنك التاجر) بناء على طلب من الأخير لتغطية هذه النفقات. وهنا يجب أن تستخدم سجلات البنك المعني (بنك التاجر) كدليل على تغطية هذه التكاليف والتسويات المالية ولا يحق للتاجر أن يعترض على أي من هذه السجلات.

38 - ملحق الرسوم:

جميع الرسوم المتعلقة بخدمة نقاط البيع تم ذكرها في جدول الرسوم في الصفحة الثانية من هذه الاتفاقية.

39 - تفاصيل التسوية:

أ- تفاصيل التسوية لخدمة أجهزة / تطبيق نقاط البيع بموجب هذه الاتفاقية هي كالتالي:

باعتبار T هو تاريخ تمرير العملية فسيتم الدفع بـ 2 + T في 06:00 صباحاً وسيضمن الدفع:

1- جميع عمليات مدى التي تمريرها خلال الفترة T من 04:00 صباحاً حتى T+1 الساعة 04:00 صباحاً بغض النظر عن ما إذا تم عمل موازنة للجهاز أم لا.

2- جميع عمليات البطاقات الائتمانية التي تمريرها خلال الفترة T من 12:00 صباحاً حتى 11:59 مساءً بغض النظر عن ما إذا تم عمل موازنة للجهاز أم لا.

بافتراض: جميع العمليات التي تم تمريرها من قبل التاجر تمت تسويتها عن طريق شبكات المدفوعات / البنوك المُصدرة للبطاقات..

تفاصيل التسوية الخاصة بخدمة أجهزة نقاط البيع المُقدمة قد تخضع لبعض التعديلات التي يتم إخطار التاجر بها بأي وسيلة إخطار من وقت لآخر وفقاً للبند 25، 26 أعلاه. يُقر التاجر ويوافق بعدم إلزام البنك المعني (بنك التاجر) بتسوية مبالغ العمليات التي تمت على جهاز / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية "مدى" عن طريق بطاقات الشبكة السعودية "مدى" / الشبكات العالمية بأي شكل من الأشكال إلا في حال استلام البنك المعني (بنك التاجر) المبلغ فعلياً من البنوك الأخرى أو الشبكات العالمية بشكل مباشر أو عن طريق وسيط أو أكثر.

ب- يحق للبنك المعني (بنك التاجر) رفض معالجة أو إيقاف الدفع لأي عملية تتم على أجهزة / تطبيق نقاط البيع التابعة للشبكة السعودية للمدفوعات "مدى" في الحالات التالية:

1- مخالفة التاجر أي شرط من شروط هذه الاتفاقية.

2- في حال وجود سبب يؤدي إلى اشتباه البنك المعني (بنك التاجر) بوجود عملية احتيالية / مشبوهة / مخالفة للقانون المعمول به.

3- في حالة تقدير البنك المعني (بنك التاجر) بأن نسبة مطالبات الاسترداد إلى المبيعات أو الائتالي إلى المبيعات مرتفعة.

4- في حالة وجود مخاطر مترتبة على تمرير العمليات على جهاز / تطبيق نقاط البيع التابع للشبكة السعودية للمدفوعات " مدى " .
لا يحق للتاجر مطالبة البنك المعني (بنك التاجر) بدفع أي تعويض أو فائدة أو أي مبلغ آخر لهذه المبالغ التي تم حجزها أو رفض معالجتها وفقاً للبند 36.

40 - معلومات المستخدم (في حال طلب تطبيق نقاط البيع على الهاتف الذكي):

رقم هوية / إقامة المُستخدم	
تاريخ الميلاد	
الجنسية	
رقم الجوال	
البريد الإلكتروني	

رقم هوية / إقامة المُستخدم	
تاريخ الميلاد	
الجنسية	
رقم الجوال	
البريد الإلكتروني	

41- مده حفظ المستندات 10 سنوات حسب تعليمات البنك المركزي.

Agreement Effective from Date

(H/G)

البنك For Bank			التاجر For Merchant		
مدير البيع / الفرع Sales Manager/Branch Officer			المفوض بالتوقيع # 1 Authorized Signatory		
Name		الاسم	Name		الاسم
Signature		التوقيع	Signature		التوقيع
قائد البيع / الفرع Sales Team Lead/Branch Manager			المفوض بالتوقيع # 2 Authorized Signatory		
Name		الاسم	Name		الاسم
Signature		التوقيع	Signature		التوقيع

تم الاطلاع من قبل العميل على كافة بنود الاتفاقية وأقر بما ورد بها وخاصة ما تضمنته من شروط وأحكام قانونية وموضوعية (بما فيها رسوم الخدمات) وأقر بالموافقة عليها كاملة والمكونة من عدد سبعة عشر صفحة مرقمة ومسلسه

توقيع العميل المفوض	
المصادقة على التوقيع	